دعا الناخبين خلال افتتاح مقره الانتخابي للمشاركة في الانتخابات واختيار من يمثلهم

البغلي: لايجوز شطب حق الأمة في مساءلة الحكومة .. وعلى السلطتين تنفيذ التوجيهات السامية لتحقيق الحياة الكريمة للمواطنين

البغلي مستقبلاً عبدالصمد

جانب من الحضور

■ **المواطنون لايزالون يئنون من قضايا أزلية لم تتحرك الحكومة ولا المجلس لحلها**

■ **سنسعى لحل الملفات القائمة وعلى المجلس أن يتابع التنفيذ الحكومي لجميع القوانين**

افتتح مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الامة المهندس هشام البغلي مقره الانتخابي داعيا جميع الناخبين الى المشاركة الفعالة في هذه الانتخابات في الدائرة وأبيات بصمتهم لاختيار من يستحق تمثيلهم ويعبر عن مطالب وتطلعات الشعب الكويت.

وقال البغلي خلال افتتاح مقرة الانتخابي و لقائه الناخبين ان للمرحلة التي تشهدها الكويت حرجة للغاية وتتطلب منا جميعا التلاحم والتكاتف واضعين نصب اعيننا توجيهات سمو الامير حفظه الله لبناء الوطن وتحقيق تنميته ونهضته التي كانت ولا تزال مطلبا لكل ابناء الشعب مشددا على ضرورة تفعيل عمل مجلس الامة في متابعة اعمال الحكومة ونظر وحل مشاكل وهموم المواطنين الذي لايزالون يئنون من الكثير من القضايا دون ان يكون هناك تحرك حكومي جاد لمعالجة هذه القضايا.

وبين البغلي ان هناك جملة من القضايا المهمة كانت ولا تزال تتصدر اجندة الحكومات المتعاقبة والمجالس ايضا اهمها القضية الاسكانية وقضايا التعليم والخدمات الصحية وتحسين المستوى المعيشي للاسرة الكويتية لافتا الى ان هذه القضايا على الرغم من تصدرها الاجندات الحكومية والنيابية الا انها لاتزال راكدة دون حلول بسبب تقاعس الاداء والمتابعة من قبل السلطتين متسائلا ما القوانين التي انجزت وعالجت جزءا بسيطا من هذه القضايا؟

وتطرق البغلي الى قضية شطب الإستجوابات المقدمة لسمو رئيس مجلس الوزراء مشيرا الى ان المجلس اخفق في التعامل مع هذه الاستجوابات بعد شطبها لانه بذلك قد شطب معها حق الامة في محاسبة الحكومة عن القضايا التي مضى عليها سنوات دون ان يلمس المواطن حلولا جادة لها لافتا الى انه كان من المفترض ان تتم مناقشة كل الاستجوابات مؤكدا انه من الواجب على المجلس ان يمكن النائب من صعود المنصة ومقارعة الحجة بالحجة.

واشار الى المجلس المبطل الثاني والذي تشرف بتمثيل الناخبين فيه حيث اكد انه كان مجلس قوانين لانه استطاع في فترة قصيرة انجاز واقرار نحو 31 قانونا متنوعا عالج فيه العديد من المشاكل القائمة اهمها محاربة الفساد من خلال اقرار قانون انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وكشف الذمة المالية كما اقر ايضا تعديل قانون المؤسسة العامة للرعاية السكنية وتحديدا القانون رقم 47 لسنة 1993 والقانون رقم 97 لسنة 1995 بشأن مساهمة القطاع الخاص في تعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لاغراض الرعاية السكنية وتعديل قانون المؤسسة العامة للرعاية السكنية وتحديدا القانون رقم 47 لسنة 1993 والقانون رقم 97 لسنة 1995 بشأن مساهمة القطاع الخاص في تعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لاغراض الرعاية السكنية فضلا عن اقرار تعديل قانون العمل بالقطاع الاهلي بما يكفل حقوق الموظفين وقانون الشركات التجارية علاوة على اقراره لقانون الوحدة الوطنية وقانون انشاء صندوق الاسرة والذي وللاسف لم نتعامل معه الحكومة بالشكل المطلوب.

واكد البغلي ان المرحلة القادمة دون شك تتطلب جهودا حثيثة للسير نحو تحقيق مزيدا من الانجازات واقرار مزيدا من القوانين الهامة لافتا الى ضرورة توجيه مجلس الامة الحالي الى متابعة تنفيذ الحكومة لجملة القوانين التي تم اقرارها والقوانين القائمة اساسا حيث وللاسف نجد انها متهاونه مترده في تنفيذ قوانين وتوصيات نيابية الكل مجمع ومتفق عليها مؤكدا انه سيسعى بالتعاون مع زملائه النواب حال وصوله قبة البرلمان في تحقيق طموحات الشارع الكويتي.

وطالب البغلي الحكومة بان تعي تنفيذ توجيهات سمو امير البلاد حفظه الله في تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين حسب ما اكد عليه سموه حفظه الله في اكثر من مناسبة وحسب ما نص على ذلك الدستور الكويتي معربا عن امله بان تشهد المرحلة المقبله النهضة الحقيقية للكويت في كل المجالات.

هذا واكد كل من النائب سيد عدنان عبدالصمد والنائب السابق احمد لاري على دعمهم وتاييدهم للمرشح هشام البغلي في هذه الانتخابات كما شهد الافتتاح حضور العديد من النواب الحاليين امثال النائب د. خليل عبدالله وعبدالله التميمي والنائب السابق مبارك النجاده وغيرهم من النواب السابقين والحاليين.

مشدداً على ضرورة منحهم أولوية الترشح للعمل في الجهات الحكومية

الكوح: علي السلطة التنفيذية أن تنصف المعاقين وترتقي بهم للرقي بالمجتمع بأسره

حذر مرشح الدائرة الثالثة عثمان الكوح من التهاون في حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة مطالبا الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بانصاف ابناء هذه الفئة وعدم التعامل معهم بتعسف واضح رغم ايهام الناس بان هناك تعاملا انسانيا مع المعاقين متمنيا من الهيئة تنفيذ الأحكام الصادره من وزارة العدل لصالح المعاقين وانشاء المبنى الذي اعلن عن انشائه منذ أربع سنوات ولم نره.

وقال الكوح في تصريح صحافي علينا التعامل مع هذه الفئة جميعا وان ننصف ابناء ذوي الاحتياجات الخاصة لأنهم أولى بالدعم من سواهم مشيرا إلى أن قضيتهم انسانية في المقام الاول، وتحتاج للتكاتف والتعاون للتخفيف عن هذه الفئة الغالية على قلوبنا ودمجهم في المجتمع. وذكر الكوح ان الارتقاء بشريحة المعاقين يرتقي بالمجتمع بصفة عامة داعيا الاجهزة التنفيذية بضرورة الاسراع في انصاف المعاقين وتحسين ظروفهم المعيشية وتطبيق القانون مثل منحة زواج تعادل ما يتقاضاه اقرانهم من غير ذوي الاعاقة حتى لو كان الشخص المعاق متزوجا من امرأة غير كويتية بموجب عقد زواج رسمي موثق بالكويت وضرورة الالتفات إلى أصحاب الاعاقات البسيطة وما تراه انتقاصا من حق المعاق بدلا من ان نضيف له ، فضلا عن أهمية تطبيق قانون الرعاية السكنية الخاص بالمعاقين فمن المفترض منحهم عشرة آلاف دينار علاوة على قيمة القرض الاسكاني المخصص لأقرانهم من غير ذوي الاعاقة.

ودعا الكوح إلى منح المعاقين أولوية في الترشح للعمل في الجهات الحكومية وفق ما نصت عليه المادة 14 من القانون حيث تلتزم الجهات الحكومية والأهلية والقطاع النفطي باستخدام نسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين مهنيا لا تقل عن 4 في المئة من العاملين الكويتيين لديها، ولا يجوز لأي من هذه الجهات رفض تعيين المرشحين من الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل لديها دون سبب مقبول خلاف الإعاقة.

وحض الكوح على الالتزام بالقانون الخاص بساعات العمل اذ تخفف ساعات العمل عن الموظف المعاق أو الموظف الذي يرعى ولدا معاقا وشمل القانون ايضا إجازة الوضع للموظفة ذات الإعاقة إذ تمنح سبعين يوما براتب كامل وإجازة رعاية الأمومة بالإضافة إلى أن الموظف أو الموظفة ممن يرعى ولدا أو زوجا من ذوي الإعاقة له إجازة خاصة بمرتب كامل لا تحسب من إجازته السنوية.

الخلفان: نشهد مرحلة حساسة تستوجب وضع مصلحة الوطن في المقدمة

د.عبدالواحد الخلفان

اكد مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الامة د.عبدالواحد الخلفان ان الوحدة الوطنية ركيزة اساسية لهذا الوطن وأساس من أسس تطوره وتقدمه ودليلا قاطعا على تلاحم ابناء الكويت مع بعضهم البعض دون النظر لمذهب او طائفة ولعل هذا ما يميز الدائرة الثانية التي تجلت فيها كل مبادىء الوحدة الوطنية بين ناخبيها مشيرا الى اننا نعول على وعي ابناء الدائرة في اختيار من يستحق تمثيلهم ويعبر عن تطلعاتهم لاسيما وان هناك الكثير من الملفات لاتزال بحاجة لحلول جادة وممكنة. واشار د. الخلفان في تصريح صحافي الى ان المرحلة التي نشهدها حساسة وعلينا جميعا التركيز في ضرورة بناء الدولة وتحقيق الاصلاح المطلوب من خلال مجلس الامة مؤكدا انه ملتزم بالدفاع عن المواطنين وانه سيسعى جاهدا لتحقيق المزيد من المكتسبات الدستورية للمواطنين والحفاظ على مبادىء الوحدة الوطنية وضرورة تفعيلها متمنيا ان تسفر هذه الانتخابات عن المجيء بعناصر فاعلة واعية تضع مصلحة المواطن في المقدمة دون النظر لتوجهات تيارات سياسية او حركات حزبية لاننا ننشد تحقيق مصلحة الكويت فهي الاهم مشددا على ضرورة ان يعي كافة المرشحين ان الهدف الاصلاح والعمل والاداء الجيد بعدما شهدنا ازمات متتالية زادتنا تأخرا في مختلف المجالات.

يلتقي ناخبي الدائرة الثانية مساء اليوم في صالة جمعية الصليبخات

المطيري: آن الأوان للاهتمام بتطوير التعليم ووضع الإستراتيجيات المناسبة مع معطيات العصر

محمد المطيري

طالب مرشح الدائرة الثانية محمد عويد المطيري القائمين على التعليم في الكويت بضرورة وضع الخطط الإستراتيجية المناسبة والتي تتوافق ومعطيات العصر من أجل تخريج كوادر مؤهلة تتلاءم واحتياجات سوق العمل المحلية وتلبي احتياجات مؤسسات الدولة لدفع مسيرة البناء والتنمية في الوطن، مشيرا إلى أن الأعداد الهائلة من البطالة في الدول العربية ازدادت بصورة لافتة للنظر وتدعو للقلق وهذا ناجم من هبوط مستوى مخرجات التعليم وعدم توافر الكفاءات المناسبة التي تتحمل عبء المسؤولية في المرحلة المقبلة.

وقال المطيري انه آن الأوان لتخصيص لجان علمية وعملية تواكب الأحداث والتطورات الحاصلة وتقوم بإعداد الدراسات اللازمة والأبحاث من على ارض الواقع ويتم تحليلها ودراستها من قبل مختصين محليين وأجانب بهدف إزالة ما علق بمناهجنا ووسائل تعليمنا من شوائب أدت إلى التدهور التعليمي التربوي..

وأضاف: إن قضية التعليم في بلادنا تحتاج بالفعل لا بالقول وقفة تنطلق من خلالها إلى تحقيق هدف إصلاح التعليم بدءاً من الأساسي حتى الجامعي، مشيراً إلى أنه لا يوجد حل لهذه القضية دون إجراء تغيير جوهري لمجمل السياسة التعليمية ومفهوم التعليم.

وأكد المطيري أن الاهتمام بالتعليم وتطويره بما يتناسب مع مجريات العصر الحديث سيؤدي لا محالة إلى تقدم بلادنا وازدهارها

من جانب آخر دعا المطيري كافة ناخبي الدائرة الثانية حضور حفل العشاء المقام على شرفهم مساء يوم الاثنين الموافق9 الجاري وذلك في صالة جمعية الصليبخات مقابل نادي الصليبخات.

محذراً من دغدغة المشاعر بالحديث عن زيادات الرواتب والعلاوات والبدلات

النصار: يجب النأي باقتصاد الكويت عن التكسب السياسي على المستوى الشخصي والحكومي والنيابي

عبدالرحمن النصار

اوضح مرشح الدائرة الثانية في الانتخابات التكميلية لمجلس الامة، عبدالرحمن النصار، ان دغدغة مشاعر الشعب الكويتي بالحديث عن الزيادات في الرواتب والعلاوت والبدلات، وغيرها، دون النظر إلى موافقة ذلك مع بناء اقتصاد كويتي قوي والحفاظ على مقدرات الكويت ومستقبل الأجيال لهو من الخطورة بمكان، قمع تطلعنا إلى تحقيق تلك الزيادات فإنه لا بد أن يكون ذلك الأمر مدروسا ضمن تقارير اقتصادية موضوعية لجهات استشارية علمية بما يتيح عدم الإضرار باقتصاد الدولة باي حال من الأحوال.

وأكد النصار ان النظر إلى المصلحة العليا للبلاد والحفاظ على مقدرات الشعب الكويتي هو المعيار، ومن ثم يجب النأي باقتصاد الكويت وضروراته عن تصاريح التكسب السياسي وهذا على المستوى الشخصي، وعلى المستوى الحكومي والنيابي فإنه يجب عدم وضع الموافقات والمواءمات والمصالح السياسية شروطا واثمانا على حساب الاقتصاد ولا على حساب الاجيال المقبلة، إذ يكون ثمن ذلك باهظا في الوقت الحالي والمستقبلي لدرجة أن الدولة قد تتعرض إلى حالة من العجز الاقتصادي باستنزاف ملايين الدينارات تجعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، ومن ثم يكون المردود عكسيا على المواطنين بتفاقم الزيادات في الأسعار والوقوع في المشاكل والأعباء الحمائية.

وأفاد النصار بان من الأولى النظر في قضايا تكون عوائدها إيجابية على الاقتصاد الكويتي وحياة المواطنين، ومنها: تعزيز الإجراءات اللازمة لمكافحة مشكلة الفساد في القطاعين الحكومي والخاص، والقضاء على فوضى الكوادر، وإعادة النظر في الرواتب وخاصة العاملين في القطاع الحكومي لتحقيق العدالة للجميع، وتفعيل نتائج ومؤشرات التقارير الاقتصادية العلمية، وزيادة الانفاق الاستثماري، وتفعيل القوانين الكفيلة بالقضاء على الاحتكار، وبحث سبل تخفيض الاسعار، وتشجيع حرية المنافسة، والعمل على إصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي، وضبط وتقنين المساعدات الخارجية، وتعزيز الدور القضائي واستقلاله والدفع نحو تحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه، وكذلك تفعيل الادوار المنوطة بأجهزة الرقابة والمحاسبة، وتفعيل الأدوات الدستورية ومنها حق الاستجواب وتقديس الدور الرقابي الذي يقوم به مجلس الأمة بجانب دوره التشريعي، وكذلك إتاحة الفرصة كاملة لممارسة حرية الإعلام المسئول بمهنية، وتنشيط البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في قطاعات العمل الحكومي والخاص والأهلي، وإتاحة الفرصة من خلال برامج توعوية لتنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد ، وغيرها من الأدوات الفاعلة في مكافحة الفساد، مشيراً إلى تضمن برنامجه الانتخابي للعديد من هذه الوسائل والأدوات التي من شأنها الدفع قدما نحو اقتصاد وطني كويتي قوي يعمل على تحقيق الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بأن تكون الكويت مركزاً مالياً وتجارياً.

المري: النائب يمثل الأمة جميعها ودوره لا يقتصر على دائرة بعينها

بشدد مرشح الدائرة الثالثة عضو مجلس أمة ديسمبر 2012 ناصر عبد المحسن المرّي على ان النائب هو ممثل للامة جمعاء ولا يقتصر دوره على دائرة بعينها، مبينا ان الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة لا تقل أهمية عن الانتخابات العادية أبدا باعتبار ان المواطنين سيختارون ممثليهم في البرلمان ليكونوا أصواتهم ويكملوا مسيرة العمل والبناء والتنمية، ومعتبرا ان الكويت ستعيش في 26 يونيو المقبل الموعد المقرر للانتخابات عرسا ديموقراطيا جديدا حقيقيا.

ووضع المرّي ثلاثة عناوين لخوضه انتخابات مجلس الأمة التكميلية لخصها أولا بالوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية ثانيا، والعدالة الاجتماعية ثالثا مشددا على ان العدل وتكافؤ الفرص هما صمام أمان الوحدة الوطنية، ومؤكدا على أهمية تعزيز مبدأ دولة المؤسسات والفصل التام بين السلطات، قائلا ان الكويت جميلة وسنعمل على أن تكون أجمل.

وقال المري في تصريح صحافي انه تشرّف بأصوات ناخبيه ممن حملوه الأمانة في مجلس ديسمبر 2012، معاهدا بانه سيعمل لخدمة الكويت والمواطنين كافة دون تفريق أو تمييز، ومشدداً في الوقت نفسه على ان الناخب الكويتي يعرف جيدا تقديم مصلحة الوطن والانتماء الوطني على ما عداها من مصالح وانتماءات أخرى.

واستعرض المري بعض القضايا التي تبنّاها خلال فترة عضويته البرلمانية كقضايا الاسكان والتعليم والصحة وقوانين الشركات ومعالجة القروض الاستهلاكية وغيرها من التشريعات، مشيرا إلى مساهمته في اقتراح وإقرار مجموعة من القوانين ومنها: قانون الوحدة الوطنية، قانون انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، قانون الشركات التجارية، قانون مشاركة القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية، قانون التأمين ضد البطالة، قانون صندوق دعم الأسرة، قانون الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقانون منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد للموظفة الكويتية.

واضاف ان الكويت مازالت تعاني الكثير من المشكلات والتي سنعمل على استكمال وضع الحلول المناسبة والعملية لها خصوصاً على الصعيدين الاسكاني والتعليمي، مشيرا إلى ان الاستثمار في الانسان هو الرصيد الذي يجب المحافظة عليه وتطويره من أجل تحضير جيل جديد واع وقادر على القيادة والتنمية في مختلف المواقع والمجالات.

واشار إلى أن من بين الاهداف التي يضعها في مقدم أولوياته في حال وفقه الله بثقة الناخبين وتشريفهم له بعضوية مجلس الأمة العمل من أجل إقرار مجموعة من التشريعات والقوانين التي تعود على الوطن والمواطنين بالنفع والفائدة أولا وأخيرا ومن أهمها: اقرار قانون التامين الصحي داخل وخارج الكويت لجميع المواطنين، اقرار قانون لتنويع مصادر الدخل وتقليص الفوارق بين الرواتب، اقرار قانون الرعاية السكنية وتقليص مدة الانتظار الى 5 سنوات، اقرار قانون للاهتمام بالنشء والشباب وخلق الفرص الوظيفية على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، اقرار قانون للارتقاء بمستوى التعليم بجميع مراحله مع الاهتمام بالهيئة التدريسية والمناهج، اقرار قانون لربط الراتب التقاعدي بمؤشر التضخم للحفاظ على الحياة الكريمة للمتقاعدين.